تقرير عن هدر مالي بمبالغ كبيرة..

شبهات فساد في مداجن اللاذقية والقضية بعهدة «التفتيش»

المدير الحالي لـ«الوطن»: الإدارة العامة لم تتخذ أي إجراء

| اللاذقية- عبير محمود

وجّه محافظ اللاذقية عامر هلال أعضاء مجلس محافظة اللاذقية بتقييم أداء عمل أعضاء المكتب التنفيذي للمجلس، مبيناً أن تقييم العمل مهم في كل القطاعات بشكل عام.

وخلال حضوره جلسة المجلس الثالثة خلال دورته العادية السادسة للعام الجاري، أكد هلال أهمية الطروحات في جلسات المجلس وخاصة ما يتعلق بالإشارة للمشاكل ومكامن الخلل في عمل بعض الجهات.

واعتبر محافظ اللاذقية أن الإشارة إلى الخلل يساهم بتصويب العمل بما يخدم المصلحة العامة.

وضمن مناقشة جدول أعمال الجلسة تم الكشف عن تقرير خاص بالتدقيق بعمل منشأة المداجن في اللاذقية، وقال رئيس المجلس تيسير حبيب لـ«الوطن»: إنه بعد عرض نتيجة التدقيق الذي قامت به اللجنة المكلفة عقب طرحه بدورة سابقة لملف المداجن بخصوص تجاوزات وخلل في العمل، أقر المجلس بهذه الجلسة إحالة الملف إلى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش للتدقيق فيه وإعلام المجلس بالنتائج.

وأوضح حبيب أن تقرير اللجنة يكشف عن شبهات بتجاوزات وهدراً للمال العام بشكل موثق وخلال العرض على المجلس بحضور مدير منشأة المداجن والاستماع لمداخلته، أكد وجود مسؤولية على الإدارة العامة المركزية للمداجن خاصة ما يتعلق بطريقة التعامل مع المنشأة في اللاذقية.

وحسب التقرير الخاص بالتدقيق بعمل فرع مداجن اللاذقية فإنه تم خلال جولات متعددة التأكد من وجود فروقات بالأرقام تشير لهدر مال بقيم مالية كبيرة جراء فساد متراكم منذ سنوات.

وحسب التقرير الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه، فإنه تبيّن بالتدقيق تلاعب بنسب التنفيذ وأعداد القطعان الموجودة ومنها كمية البيض المنتجة بفترة ٢٠٢٣/١/١ حتى ٢٠٢٣/٨/٦ ونسبة التنفيذ الموجودة ١٠٤ بالمئة، عدد القطيع ٦٦٠٠٠ طير حسب النسبة، والعدد يجب أن يكون الإنتاج ٦٩٠٠٠ بيضة في حين في التقرير ٤٨٠٠٠ بيضة يومياً في حين النسبة الصحيحة نحو ٤٨٦٠٠ بيضة أي تناقصت نسبة التنفيذ من ١٠٤ بالمئة إلى ٧٣.٦ بالمئة نقص يومي ٦٠٠ بيضة، ويعود ذلك لعدم تأمين العلف للقطيع بشكل جيد وهناك كتب مرسلة من المسؤولين عن الإنتاج إلى مدير المنشأة وعدم إعلامه بأن الكميات المرسلة لا تكفي ويوجد نقص في كمية الأعلاف.

ويشير التقرير إلى أنه تم تحويل الملف إلى الرقابة الداخلية بعد زيارة اللجنة إلى المدجنة أكثر من مرة والتحقيق في الشبهات، وعند التدقيق في عدد القطيع الموجود والمبيع حسب العقد رقم ٣٢ للقطيع ٧٧ فهو غير مطابق للواقع علماً أن العقد بالتراضي وهذا مخالف للأنظمة والقوانين ضاربين عرض الحائط بالالتزام بالقانون الناظم للتعاقد مع العلم أنه تم بيع الكيلو الواحد من الفرخة بسعر ٥٥١٥ ليرة سورية، في حين يوجد عرض آخر مقدم بسعر ٦٨٠٠ ليرة سورية لم يؤخذ به مع العلم أن سعر الفرخة في السوق أعلى بكثير من السعر الموضوع بالعقد.

وذكر التقرير أن هناك عدم استجابة من مدير المنشأة لطلبات مدير الإنتاج الحالي المكلف حديثاً في إدارة الإنتاج لمدجنة الجريمقية وكان المدير السابق للإنتاج «المدمر الحقيقي للمنشأة الحيوية تنتج لحساب أشخاص وليس للمصلحة العامة والدولة، حسب ما جاء في تقرير اللجنة، إضافة لذكر حالات هدر بالمحروقات بتقرير مقدم من مدير المرآب السابق والحالي وبعد كشف اللجنة من مجلس المحافظة تبيّن أن معظم سيارات المنشأة متوقفة عن العمل ويتم استجرار الوقود من البطاقات المخصصة لها لمصلحة إدارة المنشأة.

ويخلص التقرير إلى أن المنشأة تعرضت للنهب والسرقة الممنهجة من الإدارات المتعاقبة والمديرين ورؤساء أقسام الإنتاج وغيرهم، وأحالت تقريرها إلى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش للتدقيق.

وفي تصريح لـ«الوطن» على هامش جلسة المجلس، أشار مدير منشأة الدواجن في اللاذقية بشار العزاوي (تسلم مهامه قبل نحو ٣ أشهر) إلى وجود شبهات فساد في المنشأة، والنهوض بالمنشأة يحتاج إلى وقف الهدر وتجاوب الإدارة العامة مع إدارة الفرع.

وأضاف العزاوي: إن المنشأة بحاجة لصيانة لكون التجهيزات قديمة ومتآكلة وبحاجة لكوادر فنية وإدارية لتنهض من جديد.

ربع جمعيات حلب الفلاحية أتمتت المازوت الزراعي

مدير الزراعة لـ«الوطن»: ٦٩٣ ألف ليتر مازوت الدفعة الأولى للفلاحة و/٨٢٩٧/ رخصة زراعية مؤتمتة حتى الآن

| محمود الصالح

شدد محافظ حلب حسين دياب خلال ترؤسه اجتماع اللجنة الزراعية الفرعية في حلب على ضرورة الإسراع بإنجاز عملية أتمتة المازوت الزراعي إلى جانب تنفيذ الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم ٢٠٢٣-٢٠٢٤/.

وتم خلال الاجتماع تكليف اتحاد الفلاحين بمتابعة الجمعيات الفلاحية وحثّهم على الإسراع بإجراء التنظيم الزراعي لأتمتة مستحقاتهم من المحروقات قبل تاريخ ٢٠٢٣/١١/١٥ وعلى مسؤولية اتحاد الفلاحين.

كما تم تكليف مديرية التشغيل والصيانة بإنجاز عملية تعزيل قنوات الري وصيانتها ضمن مشاريع الري الحكومية وإعطاء مهلة لغاية مطلع الشهر القادم على مسؤولية المديرية، إضافة إلى التشديد على تعزيل مجرى نهر قويق وتأمين الآليات اللازمة، بالتنسيق مع الإدارة العامة والوزارة وذلك منعاً لغمر الأراضي الزراعية، أو حرمانها من مياه الري نتيجة عدم وصولها إلى مساحات زراعية أخرى في سهول حلب الجنوبية.

وتم تأكيد أهمية التوسع في زراعة محصول القمح، على حساب المحاصيل الشتوية، علماً أن الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم القادم تتضمن ١٤١/ ألف هكتار منها /٨٨/ ألف هكتار مروي و/٥٣/ ألف هكتار بعل.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» بين مدير الزراعة رضوان حرصوني أن عدد الرخص الزراعية المؤتمتة بلغت حتى الآن /٨٢٩٧/ رخصة تشمل مساحة تزيد على /٤٨٨٤١/ هكتاراً موزعة على /١٠٩٨/ رخصة للأشجار المروية و/٢٩٠٥/ رخص للأشجار البعل و/٢١٠٨/ رخص للسليخ المروي من المحاصيل الشتوية و/١٤٤٢/ للسليخ المروي من المحاصيل الصيفية.

وأضاف حرصوني: إن عدد الجمعيات الفلاحية المرخصة في الدوائر الزراعية التي أنجزت عملية الأتمتة بلغ /٦٩/ جمعية من أصل عدد الجمعيات الكلي البالغ /٢٠٦/ جمعيات.

وأضاف: إن مازوت الحراثة سيتم توزيعه على ٣ دفعات للمساحات المرخصة والمؤتمتة قبل ٢٠٢٣/١١/١ وستكون الدفعة الأولى من المازوت الزراعي لمحافظة حلب ٦٩٢١٩٣ ليتراً، وتم شحن البطاقات للفلاحين، والدفعة الثانية لن ترخص قبل التاريخ المذكور سيتم شحن بطاقات المازوت بها قريباً، وهذه الكميات لأعمال الفلاحة، وستكون هناك في المستقبل دفعات لغير الفلاحة من أجل الري وهي ٧ ليترات لكل دونم مرخص مروي لـ٦ ريات.

وأضاف مدير الزراعة: إنه بناء على تعليمات وزارة الزراعة هناك ٥ ليترات للدونم لتحضير الأرض للزراعة، وهناك ٤٨ ليتراً للمحاصيل الشتوية المروية بمعدل ٤ ريات، ١٢ ليتراً لكل رية، أما الأشجار البعلية فقد تم تخصيص ٥ ليترات للدونم للفلاحة لمرة واحدة والأشجار المروية تحصل على ٥ ليترات للدونم للفلاحة لمرة واحدة و٤٢ ليتراً للدونم للري على ٦ دفعات.

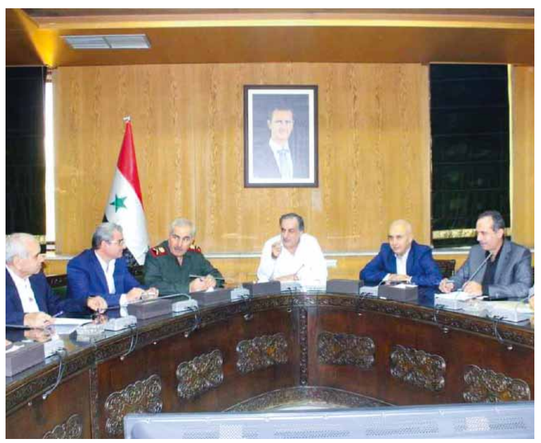

لجنة لدراسة تعديل قانون أصول المحاكمات المدنية

مطالبات بتعديل قانون السلطة القضائية.. ومشروع قانون لحماية البيانات الشخصية

| محمد منار حميجو

شكلت وزارة العدل لجنة مهمتها دراسة تعديل قانون أصول المحاكمات المدنية وإعداد مشروع صك تشريعي جديد يتوافق مع أحكام الدستور النافذ وتطور التشريعات على أن تنجز أعمالها خلال ستة أشهر، وترفع اللجنة تقريراً شهرياً إلى وزير العدل، كما أنه للجنة أن تستعين مما تراه مناسباً.

واعتبر عضو مجلس الشعب وعضو مجلس نقابة المحامين فيصل جمول أن القوانين دائماً بحاجة إلى تعديل بما يتناسب مع الحالة الاجتماعية وتطور المجتمع وخصوصاً أن هناك مواد لابد من تعديلها حتى تواكب تطورات العصر، مشيراً إلى أن هناك مواد في قانون أصول المحاكمات المدنية لا بد من تعديلها.

وفي تصريح لـ«الوطن» أشار جمول إلى أن هذا الأمر منوط بوزارة العدل وأن من حق السلطة القضائية تعديل القانون الذي تراه مناسباً بما يتوافق مع تطورات العصر، مضيفاً: أما بالنسبة لأهمية القانون فإن هذا الأمر يقدره المختصون في هذا المجال ونحن نرى أن هناك ضرورة لتعديل بعض المواد في قانون أصول المحاكمات وهذه الضرورة تقيضيها الضرورة بما يتوافق مع متطلبات العصر.

ولفت جمول إلى أن تعديل قانون السلطة القضائية أهم من أي قانون آخر حالياً من دون الانتقاص بتعديل القوانين الأخرى باعتبار أن هناك ضرورة ملحة لتعديل هذا القانون وهناك مطالبات في ذلك سواء من أعضاء من مجلس الشعب أم من نقابة المحامين بضرورة تعديله بما ينسجم مع أحكام الدستور الصادر في عام ٢٠١٢، موضحاً أن الدستور الذي صدر في هذا التاريخ أتاح لكل الوزارات بتعديل قوانينها بما ينسجم مع أحكام هذا الدستور.

وطالب بالإسراع بتعديل قانون السلطة القضائية بما ينسجم مع أحكام الدستور وذلك بأن يكون نائب رئيس مجلس القضاء الأعلى يحقق فصلاً حقيقياً للسلطات وفق ما ينص عليها الدستور وألا يكون من السلطة التنفيذية.

وشدد على ضرورة أن يكون هناك سرعة في العمل على تعديل هذا القانون على الرغم أنه تم تشكيل لجنة في السنوات الماضية إلا أنه طال عمل هذه اللجنة.

وفي موضوع آخر كشف جمول عن وجود مشروع قانون خاص لحماية البيانات الشخصية ويدرس حالياً في مجلس الشعب، مشيراً إلى أن هذا المشروع تمت إحالته إلى لجنة الموضوع لمناقشته وهو من عدد كبير من المواد القانونية.

وأوضح أنه مع التطور التكنولوجي في العالم هناك جرائم تحدث تسيء للخصوصية عند الأشخاص سواء في عملها أم في حياتها الخاصة، معتبراً أنه لابد من تنظيم هذا العالم السيبراني وإيجاد قوانين تضمن عدم التلاعب في حياة وخصوصية الآخرين أو أعمالهم ولابد من عقوبات رادعة تمنع مثل هذه الجرائم.

وبيّن جمول أنه يختلف عن قانون الجرائم الإلكترونية على الرغم أنه يوجد نوع من التشابه إلا أن الاختلاف هو في المواد الموجودة في هذا المشروع باعتبار أنها تتعلق بحفظ البيانات الشخصية لدى الأشخاص، لافتاً إلى أن هذا المشروع يحتاج إلى نقاش خاص حوله باعتبار أنه كبير.

بطاقة طالب إلكترونية

نائب رئيس جامعة دمشق لـ«الوطن»: «الدفع الإلكتروني» يطول ١٨٠ ألف طالب.. ودراسة مع «السورية للبريد» لدفع رسوم التعليم المفتوح

| فادي بك الشريف

أكد نائب رئيس جامعة دمشق محمد تركو لـ«الوطن» وجود خطة متكاملة لدى الجامعة لتبسيط إجراءات الدفع الالكتروني لطلبة الإجازة والدراسات العليا وتخفيف العبء عن الموظفين والطلاب على حد سواء بما في ذلك فروع الجامعة في درعا والسويداء والقنيطرة.

وأكد تركو أن ١٨٠ ألف طالب حالياً يشملهم بدء العمل بمنظومة الدفع الالكترونية ولاسيما بعد انتهاء كل اختبارات الربط الإلكتروني مع الشركة السورية للمدفوعات، وصدر أمر المباشرة بالخدمات الإلكترونية بما يتعلق بتسديد الرسوم الجامعية، ما يتيح للطالب تسديد رسومه من خلال إنشاء حساب بنكي إلكتروني.

وبين نائب رئيس الجامعة أن القرار حالياً يشمل طلبة التعليم الحكومي في مرحلتي الإجازة والدراسات العليا، كاشفاً عن خطة لتطبقه على التعليم المفتوح خلال العام الدراسي القادم.

هذا وكشف تركو عن وجود مباحثات ودراسة مع المؤسسة العامة للبريد يتمكن من خلالها طلبة برامج التعليم المفتوح من تسديد الرسوم عبر مراكز المؤسسة المنتشرة في المحافظات، إضافة إلى مصرفي العقاري والتسليف الشعبي، الأمر الذي يخفف الضغط وأعباء التكاليف النقل على الطلبة ليتمكنوا من تسديد الرسوم في محافظاتهم.

وحسب جامعة دمشق، يمكن للطالب إنشاء حسابه الإلكتروني بأربع دقائق فقط، من خلال اختيار أي بنك من البنوك التي تُقدم هذه الخدمة، وذلك بالدخول إلى الموقع الإلكتروني للبنك وإنشاء الحساب، ما يتطلب من الطالب إدخال بعض البيانات والوثائق مثل: صورة الهوية، وكل المعلومات المطلوبة ويمكن القيام بهذه العملية من المنزل.

كما يتم تغذية الحساب بأكثر من طريقة: إما من خلال مراجعة البنك، أو عن طريق التحويل من أي شركة حوالات، كما يمكن التحويل من أي حساب بنكي آخر إلى حساب الطالب.

وأضافت: بعد تغذية الحساب يمكن تسديد الرسوم من خلال الدخول إلى الحساب باستخدام تطبيق البنك، ثم يتم اختيار بند الرسوم، ثم اختيار المُفوتر جامعة دمشق، ومن ثم اختيار الرسوم الجامعية، ومن ثم يتم إدخال الرقم الجامعي والرقم الوطني، ومن ثم الاستعلام عن الرسوم، فتظهر كل الفواتير المرتبطة بالطالب، ثم يتم اختيار كل الفواتير أو الفاتورة المراد دفعها مثال (كشف علامات) أو أي خدمة جامعية أخرى، ويتم اقتطاع الفاتورة من الرصيد.

وأكدت الجامعة أنه خلال العام الدراسي الحالي ٢٠٢٣-٢٠٢٤ يمكن للطالب تسديد الرسوم الجامعية، من أي حساب بنكي الكتروني، ولا يُشترط أن تكون عائدية الحساب للطالب نفسه، كما يُمكن دفع الرسوم الجامعية لأي طالب من خلال أي حساب بنكي الكتروني، كما يمكن تسديد الرسوم من خلال مراجعة قسم شؤون الطلاب في الكلية، واستلام إيصال الدفع ومن ثم التوجه إلى المصرف العقاري ليتم إيداع المبلغ في الحساب الخاص بالجامعة وإعادة إشعار الدفع إلى الكلية.

وعلى نحو متصل، أكدت رئيس مكتب المتابعة زهراء كاتبي أن هناك خطة لتطبيق البطاقة الالكترونية للطالب، علماً أنه تم اعتمادها حالياً في كلية الآداب، ليصار إلى متابعة لاعتمادها لمختلف الكليات خلال العام القادم، سيما مع تجهيز مختلف المستلزمات من تصميم وطابعات للكليات.

واعتبرت كاتبي خطوة الدفع الالكتروني تأتي ضمن توجه جامعة دمشق لمواكبة التحول الرقمي، وتخفيف الأعباء عن الطلاب، وحرصاً منها على توفير وقتهم، مشيرة إلى أن مديرية النظم والمعلومات في الجامعة طورت برنامج معلومات الطالب ليصبح قادراً على تصدير الرسوم الجامعية لكل الطلاب وبكل السنوات.